

دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: دراسة تحليلية
للفترة (2010-2023)

The Role of Agricultural Sector in Promoting Non-Hydrocarbon Exports in
Algerian: An Analytical Study for the Period (2010-2023)

عميري سليم¹، قريبي ناصر الدين²*

¹جامعة الجزائر (الجزائر)، amiri.salim@univ-alger3.dz

²جامعة الجزائر (الجزائر)، gribi.nassiredine@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2025 /12/28

تاريخ القبول: 2025 /12/07

تاريخ الاستلام 2025 /10/21

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور القطاع الزراعي في تعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2023، مركزة على تقييم مساهمته في الاقتصاد الوطني وتحليل التحديات والفرص التي يواجهها. أظهرت النتائج سيطرة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، وضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات، حيث يساهم القطاع الزراعي بنسبة محدودة نتيجة ضعف الإنتاجية، وقلة الاستثمار في التكنولوجيا، وصعوبات الوصول للأسواق الخارجية.

توصي الدراسة بتطوير إستراتيجية وطنية شاملة لتحديث القطاع الزراعي، وتحسين سلسلة القيمة، وتعزيز قدرته التنافسية دوليًا، مع ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتوفير حوافز استثمارية.

كلمات مفتاحية: القطاع الزراعي، الصادرات خارج المحروقات، الصادرات الزراعية، الجزائر.

تصنيفات JEL: M41، M41

Abstract:

This study examines the role of the agricultural sector in enhancing non-hydrocarbon exports in Algeria during the period from 2010 to 2023, focusing on assessing its contribution to the national economy and analyzing the challenges and opportunities it faces. The results indicate that hydrocarbon exports dominate Algerian export structure and non-hydrocarbon exports contribute weakly. The agricultural sector contributes a limited share due to low productivity, insufficient investment in technology, and difficulties in accessing foreign markets. The study recommends developing a comprehensive national strategy to modernize the agricultural sector, improve the value chain, and enhance its international competitiveness, emphasizing the importance of international cooperation and providing investment incentives.

Keywords: Agricultural Sector ; Non-Hydrocarbon Exports ; Agricultural Exports ; Algeria.

JEL Classific M41 ، M41

1. مقدمة:

يُعدّ القطاع الزراعي في الجزائر ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يُساهم في توفير الأمن الغذائي للبلاد، وتوظيف نسبة كبيرة من القوى العاملة، إضافة إلى دعمه للصناعات الغذائية. ومع ذلك، يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يجعله عرضة لهشاشة كبيرة أمام تقلّبات أسعار الطاقة العالمية.

تبرز ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على صادرات المحروقات بشكل ملحوظ، ويُعدّ القطاع الزراعي من بين أهم القطاعات الواعدة لتحقيق هذا الهدف. بفضل الإمكانيات الزراعية الكبيرة والمتنوعة، يمكن للجزائر تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تعزيز صادراتها الزراعية وتحويلها إلى مصدر رئيسي للعملة الأجنبية؛ تتناول هذه الدراسة تحليل دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2023، بالاستناد إلى البيانات الإحصائية المتاحة، للوقوف على حجم مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري، وتحديد التحديات والفرص التي يواجهها، مع تقديم توصيات تُساهم في تطوير القطاع وتعزيز دوره في تنويع الاقتصاد

2.1. إشكالية الدراسة:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على الصادرات النفطية، لتوفير إيراداتها، إلا أن تذبذب أسعار النفط والطلب العالمي على المحروقات يشكّل تهديداً للاقتصاد الجزائري، لهذا السبب يُعتبر الاعتماد على مصادر الدخل الأخرى مثل القطاع الفلاحي لزيادة الصادرات غير النفطية ضرورة حتمية؛ ومن هذا المدخل يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

■ ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة من (2010-2023)؟

كما يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي من شأنها أن تعزز فهمنا ودراستنا لهذا الموضوع، وتتمثل فيما يلي:

- ما هي أهم السياسات والإجراءات الحكومية المُتخذة لدعم نمو القطاع الزراعي وترقية الصادرات الزراعية؟
- ما حجم ومساهمة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة من (2010-2023)؟

- ما حجم ومساهمة الإنتاج الزراعي الجزائري في تعزيز النمو الاقتصادي؟
- ما هي أهم التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات؟

3.1. أهداف الدراسة:

الغرض الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل فيما يلي:

- تحديد حجم ومساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2023).
- تحليل السياسات والإجراءات الحكومية المتخذة لدعم نمو القطاع الزراعي وترقية الصادرات الزراعية.
- تقييم حجم ومساهمة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023).
- تحديد حجم ومساهمة الإنتاج الزراعي الجزائري في تعزيز النمو الاقتصادي.
- تحليل أهم التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات.

4.1. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظرًا لكونها تسلط الضوء على دور القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الجزائري، وزيادة مساهمته في الصادرات؛ تعمل الدراسة كذلك على تسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه القطاع، مما يساهم في تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتعزيز النمو المستدام للقطاع ودعم الاقتصاد الوطني.

5.1. منهج البحث:

سيتم استخدام منهج البحث التحليلي الكمي والكيفي في هذا البحث، كما سيتم الاعتماد على تحليل البيانات الإحصائية للقطاع الزراعي والصادرات غير النفطية للجزائر من (2010-2023)، كما سيتم جمع البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي من المواقع الرسمية الخاصة بهذا الشأن، وهي البيانات الكيفية التي تساهم في فهم التحديات والفرص التي يواجهها القطاع.

2. واقع القطاع الزراعي في الجزائر

1.2. مفهوم الزراعة وأهميتها :

تشمل الزراعة الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون، أي الذين يقومون على الأرض للهوض بعملية الإنتاج ولتحسين عمليات نمو النبات والحيوان وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان (العارف، 2010، صفحة 43)؛ لا تختلف جُل التعاريف التي تناولت القطاع الزراعي في كون الزراعة هي عملية إنتاج الغذاء، العلف، الألبان وسلع أخرى عن طريق التربة النظامية للنبات والحيوان.

يكتسي القطاع الزراعي أهمية بالغة يمكن حصرها فيما يلي:

- يقول "ألفريد مارشال" بأنه لا يمكن البدء بالتصنيع في أي دولة، إلا من خلال النهوض بقطاعها الزراعي، وهذا ما تجلّى من خلال تجارب التنمية بالدول المتقدمة والدول الناشئة والتي حققت اقتصادياتها نجاحًا ملفتًا، والتي أظهرت

بأن الزراعة كان لها دور هام في التنمية، لا سيما في المراحل الأولى السابقة للانطلاق والتي تميّزت بزيادة هامة في إنتاجها الزراعي وتطور ملحوظ بالقطاع (العادلي وحسين، 2016، صفحة 16)؛

- يُعتبر القطاع الزراعي المصدر الأساسي الذي يمدّ العالم بالسلع الغذائية الضرورية كالقمح واللحوم وغيرها من المنتجات الغذائية الضرورية للإنسان. (جدي، 2004، صفحة 36)؛

- يُعتبر القطاع الزراعي من بين أكبر القطاعات المستوعبة لليد العاملة في الكثير من الدول النامية، حيث يُقدّر العاملون فيه ما يزيد عن 40% من العاملين في الاقتصاد القومي ككل؛

- يلعب القطاع الزراعي دورًا حيويًا في الصناعات التحويلية وخاصة الصناعات الغذائية وصناعة النسيج، حيث يزودها بالمواد الخام الأساسية مثل الحبوب والخضروات والفواكه والجلود والنسيج، مما يدعم ويعزز جودة وتنوع المنتجات النهائية المتاحة في السوق.؛

- يمكن أن يُساهم القطاع الزراعي في التراكم الرأسمالي وذلك عندما يحقق فائضًا يتم تحويله لتمويل الاستثمارات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي. (رمضان نعمة الله ومحمد زكي، صفحة 31).

2.2. الإستراتيجيات المنتهجة للنهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر:

يُعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص ويُساهم في تأمين أكثر من 74% من احتياجات البلاد الغذائية حسب (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، 2024)؛ وقد عرف القطاع الزراعي خلال الألفية الثالثة بالجزائر العديد من البرامج والسياسات تحت مسميات مختلفة والتي تهدف في مجملها إلى النهوض بالقطاع الزراعي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي..

يمثل الجدول الموالي أهم البرامج والسياسات المنتهجة من طرف الحكومة والأهداف المرغوب تحقيقها من خلال هاته البرامج (ساحي وبلغيدوم، 2022، صفحة 4)

الجدول رقم (1): أهم البرامج الوطنية المنتهجة للنهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر

الرقم	البرنامج	الأهداف
1	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية للفترة من (2000-2004)	- هو عبارة عن آلية خاصة تهدف للترقية والتأطير الفني والمالي والتنظيمي للوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ؛ أرادت الدولة من خلال هذا البرنامج الوصول لأهداف إستراتيجية تتمحور حول ما يلي: - على المستوى الكلي: تغطية الطلب على الغذاء من خلال الإنتاج الوطني وتحقيق استقرار المجتمع الريفي وحماية البيئة. - على المستوى القطاعي: الرفع من مستوى الإنتاج الزراعي وتوفير المدخلات والاستغلال الأمثل للمساحات الزراعية .
2	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2002-2009)	- جاء هذا البرنامج بهدف توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2002 ليشمل المناطق الريفية وبالتالي أصبح يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ومن خلاله تم تحديد أهداف أوسع تمثلت فيما يلي: • تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي وتأمين كل الموارد المتاحة بالإضافة لحماية البيئة. • كما تضمنت أهداف موسعة كتحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذلك دعم سكان الريف واستصلاح الأراضي وتكثيف الأنظمة الزراعية و توسيع عمليات التشجير.
3	برنامج التجديد الفلاحي والريفي	- تزامن هذا البرنامج مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو لسنة 2009 وقد سعت الحكومة من خلاله لتحقيق ثلاث أهداف كبرى تتمثل في: - رفع النمو في القطاع الزراعي إلى 8% . - رفع حصة الصناعة إلى 10% . - تقليل نسبة البطالة إلى أقل من 10% . - ويرتكز برنامج التجديد الفلاحي على ثلاث ركائز أساسية وهي: التجديد الفلاحي، والتجديد الريفي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، وهذا تحت الغطاء التحفيزي التشريعي والتنظيمي.

السعي الدؤوب على تقديم الدعم المتوال في مجال الاستثمار والإنتاج الفلاحي والعمل على تطويرهما، من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة، الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم العديد من التسهيلات المالية والجمركية، سيؤدي بالضرورة إلى الدفع بعجلة النمو بالقطاع الفلاحي لتمسّ في نهاية المطاف قطاع الصّادرات؛ وهذا ما ظهر في ورقة الطريق للبرنامج الخماسي 2020-2024 والذي يهدف إلى الرفع من مردودية القطاع الفلاحي وتقليل التبعية نحو الخارج ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفع من الحصص التصديرية وجاء هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية (أبركان وبلحاج، 2023، صفحة 171) :

- تنمية الإنتاج الفلاحي من خلال العمل على توسيع المساحات المروية خاصة الحبوب: حيث تُقدّر المساحة الزراعيّة الإجماليّة سنة 2021 بـ 41316 ألف هكتار، منها 8509 ألف هكتار مساحة فلاحية مستغلّة، حيث أن 42% من

نسبة المحاصيل المطرية من المساحة المستغلة و10% نسبة المحاصيل المروية من المساحة المستغلة، بينما مثلت المساحة المتروكة ومساحة الغابات والمراعي النسبة الباقية؛ أما فيما يخص تحسين الإنتاجية الخاصة بالحبوب، فقد سعت الحكومة لتنفيذ إجراءات من أجل اقتناء واستخدام البذور المعتمدة وتأمين عدة برامج خاصة بالري التكميلي وكذلك مراجعة معدل الدعم الخاص باقتناء واستعمال الأسمدة الصلبة والسائلة مما يتناسب والارتفاع الملحوظ في الأسعار المرجعية لهذه الأسمدة.

- تأمين إنتاجية المحاصيل الزراعية: وزيادتها وتخصيص المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ العمليات الخاصة ببرامج تطوير الري بالتعاون مع قطاع الموارد المائية لتسريع عمليات حفر آبار السقي وتسهيل عمليات اقتناء معدات الري وبناء أحواض وخزانات المياه وتشبيد السدود الصغيرة؛ وتمثل المصادر السطحية للمياه بالجزائر في السدود والأنهار والأحواض، أي ما يُقدَّر بحوالي 12.7 مليار متر مكعب، وهذا وقد بلغ عدد السدود 68 سد سنة 2018 موزعة على كافة التراب الوطني.

- تحسين الإنتاجية وتعزيز قدرات التخزين والتبريد: تسعى الحكومة لتعزيز قدرات التخزين والتبريد، حيث سيتم إنجاز ما يقارب 30 مخزن معدني بسعة لا تقل عن 2 مليون قنطار، وهذا بغية امتلاك مخزون استراتيجي ثابت يلبي الطلب المتزايد؛ كما سيتم استلام حوالي 25 مستودع تبريد بسعة تتراوح بين 1000 و30000 م³ على مستوى 25 ولاية والتي ستسمح بتحسين جودة المنتجات الفلاحية المخصصة للاستهلاك المحلي وحتى الوجهة التصديرية وهذا نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة فيما يخص توسيم المنتجات والتخزين البارد لها وفقاً لمعايير ISO و HACCP وتنوع قنوات التوزيع.

- تنمية الزراعة الصحراوية والمحاصيل الصناعية في الجنوب: تسعى الحكومة للاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي واسترجاع الأراضي غير المستغلة، حيث قامت بإنشاء مكتب وطني لتنمية الزراعة الصحراوية بهدف استصلاح ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية ولتطوير المنتجات الصناعية الإستراتيجية وكذلك مختلف الفصائل النباتية كالقمح والذرة والخرطال والشمندر السكري وغيرهم.

- تطوير المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية: تسعى الحكومة من خلال هذا المخطط لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية من خلال فتح المسالك الفلاحية وتهيتها، وتعبئة الموارد والحفاظ عليها، وتطوير ريادة الأعمال كتأمين إنشاء وحدات التربية الصغيرة وتشجيع المرأة الريفية للمشاركة في النشاط الفلاحي؛ كما تعمل الحكومة من خلال هذا المخطط لحماية الواحات وتجديد نظمها وإعادة تأهيل الفجارات ونقاط المياه، والعمل على اقتناء شبكات ري اقتصادية، بالإضافة لتهيئة المراعي وتطوير تربية الإبل والماعز وتأمين منتجاتها.

- تطوير الزراعات المقاومة للجفاف: من خلال اعتماد الشتلات المقاومة للجفاف كالخروب والأرغان، على مستوى مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية الجبلية منها والصحراوية كذلك.

- الرقمنة وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية: من خلال تحسين جودة الخدمة وتبسيط الإجراءات الإدارية، والاستجابة لاهتمامات الفلاحين والمستثمرين، كما قامت وزارة الفلاحة بإطلاق بوابات إلكترونية تهتم

بانشغالاتهم ووضعت كذلك دليل إحصائي خاص بحماية المنتجات المصنّعة محلياً وهذا بهدف ترشيد الواردات وحماية الإنتاج الوطني؛ كما اهتمّت المصالح المختصة بالجانب التكويني والتأهيل والبحث والإرشاد بهدف تحسين المهارات الفنية والإدارية وتعزيز قدرات التدخل والإرشاد وكذا القدرات المؤسسية لهياكل البحث والتطوير.

- المحافظة على المنتجات الفلاحية وتثمينها: وذلك عن طريق التشجيع والترويج للعلامات ذات جودة وذات ميزة تنافسية وضمان استدامتها بالإضافة إلى تنمية الزراعة العضوية.

- تحديث الزراعة وتحسين القدرة التنافسية: من خلال تطوير أنظمة الرقابة الصحية النباتية والحيوانية.

- دعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي: حيث تسعى الجزائر من خلال مختلف سياساتها واستراتيجياتها وقوانينها المدرجة حديثاً خاصة ما تعلق منها بتشجيع الاستثمار كقانون المالية لسنة 2023 وقانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 الصادر في 24 يوليو 2022 إلى التركيز على الإنتاج لضمان تحقيق الأمن الغذائي فيما يخص الشعب الإستراتيجية بداية لتشمل في نهاية المطاف باقي الشعب، والذي سيؤدي لتطوير الاقتصاد الوطني ومنه الرفع من قيمة الصادرات وترقيتها.

3. المساهمة الاقتصادية للقطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة (2010-2023):

تشير العديد من الدراسات إلى أن قدرة الدولة على تصدير المنتجات الزراعية ترتبط بحجم الإنتاج (Alkatab & Sultan, 2015, p 57)، يعبر الإنتاج الزراعي عن حجم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وسواء استخدم هذا الإنتاج للاستهلاك المباشر، أو تتم معالجته لمنتجات غذائية مختلفة (حيمر، محيرق، وهزلة، 2021، صفحة 150). كما أن زيادة الإنتاج والوصول لوفورات في الحجم وبتكاليف منخفضة نسبياً، سيؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي من حيث السعر والجودة، مما يُعدّ أحد العوامل المؤثرة في نمو الصادرات الزراعية (A.Jayakumar, 2014, p 54).

1.3. الإنتاج الزراعي في الجزائر:

حيث يبين الجدول التالي تطور الناتج الزراعي للجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2022.

الجدول رقم 02: تطوّر الناتج الزراعي للجزائر بالأسعار الثابتة (2010 و 2015 و 2019 و 2022) الوحدة: مليون دولار

السنة	2010	2015	2018	2019	2020	2021	التغير 2022-2010	التغير 2022-2021
الإنتاج الزراعي	13492	19263	21337	21699	21287	22032	4.2	3.5
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %	9.5	11.6	12.0	12.8	12.2	12.2	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2023، صندوق النقد العربي، الملحق رقم (1/3)، ص 287. الديوان الوطني للإحصائيات. (2018). الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإنتاج الزراعي في الجزائر شهد خلال الفترة من 2010 و 2022 نمواً ملحوظاً بنسبة 4.2% كمتوسط، حيث ارتفع من 13,492 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 22,032 مليار دولار

أمريكي في عام 2021؛ هذا النمو يعكس تحسناً في الإنتاجية وزيادة في الاعتماد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل الوطني، خاصةً مع الاستثمارات الحكومية في تطوير البنية التحتية الزراعية والتقنيات الحديثة.

أما من ناحية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد زادت النسبة من 9.5% في سنة 2010 إلى 12.2% في سنة 2021، مما يدل على الأهمية المتزايدة للزراعة في دعم الاقتصاد الوطني. ورغم ذلك، كان هناك استقرار في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2020 و2021، مما يشير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لزيادة الكفاءة وتحسين الإنتاجية لمواصلة تعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الكلي. ويبين الجدول الموالي تطور الإنتاج الفلاحي للجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2021.

الجدول رقم (3): تطور الإنتاج الفلاحي للجزائر خلال الفترة (2017-2021)

2021	2020	2019	2018	2017	الشعب الفلاحية
27.237,50	43.198,91	55.246,91	59.246,22	34.061,99	<u>الحبوب (10⁶) قنطار</u>
18.341,62	25.785,83	32.087,68	31.780,21	19.909,57	القمح الصلب
3.342,24	5.281,71	6.681,08	8.031,98	4.455,46	القمح اللين
5.553,64	12.131,37	16.477,46	19.573,27	9.696,96	الشعير
107.094,27	104.108,25	96.497,91	90.037,64	84.176,93	<u>الخضر (10³) قنطار</u>
43.608,81	46.594,82	50.202,50	46.533,22	46.064,02	<u>البطاطا (10³) قنطار</u>
984,42	1.150,47	1.362,29	1.376,38	1.072,49	البقول الجافة (10 ³) قنطار
3.287,67	3.405,60	3.383,53	3.279,97	3.521,21	<u>الحليب (10⁶) قنطار</u>
5.376,38	5.308,83	5.291,70	5.290,12	5.439,02	اللحوم الحمراء (10 ³) قنطار
4.308,46	5.415,86	5.720,75	5.403,69	5.298,07	اللحوم البيضاء (10 ³) قنطار
56.169,62	60.035,83	57.841,58	54.160,26	51.710,16	<u>الأشجار المثمرة والمقاومة للجفاف (10³) قنطار</u>
15.134,47	15.643,46	15.834,93	14.774,26	13.442,74	الحمضيات
6.300,23	5.542,01	5.498,33	5.029,78	5.665,79	الكروم
11.888,03	10.795,09	8.687,54	8.607,84	6.844,65	الزيتون
11.888,03	11.519,09	11.360,25	10.947,00	10.585,59	التمور
15.800,70	16.536,19	16.460,53	14.460,53	15.171,44	الأشجار ذات النوى
23.241,75	19.312,67	16.492,15	15.406,66	12.097,33	<u>الطماطم الصناعية (10³) قنطار</u>

المصدر: سعيدة أبركان، فتيحة بلجاج، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 23(1)، 2023، ص 178.

يشير الجدول رقم (3) بأنه خلال الفترة من 2017 إلى 2021، شهد الإنتاج الفلاحي في الجزائر تغييرات مهمة. تراجعت إنتاجية الحبوب بشكل ملحوظ، خاصة القمح الصلب واللين، إذ انخفض إجمالي الإنتاج من 34.06 مليون

قنطار في 2017 إلى 27.23 مليون قنطار في 2021. على الجانب الآخر، ارتفع إنتاج الخضروات من 84.18 مليون قنطار في 2017 إلى 107.09 مليون قنطار في 2021، مما يشير إلى تحسّن في إنتاجية القطاع الزراعي. ومع ذلك، تراجعت بعض المنتجات مثل البطاطا والبقول الجافة، بينما شهدت الطماطم الصناعية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة تجاوزت 92% خلال الفترة نفسها؛ كما يمكن ملاحظة استقرار نسبي في إنتاج الحليب واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، وتجدر الإشارة إلى التطوّر المتزايد في إنتاج الأشجار المثمرة والمقاومة للجفاف، خاصة الحمضيات والزيتون، بينما تراجع إنتاج الكروم بأكثر من 10%.

2.3. نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

لقد توصلت العديد من الدراسات حول محدّدات الصّادرات الزراعيّة، والتي اعتمدت في دراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد توصّلت بأن نصيب الفرد من الناتج الزراعي، يُعتبر أحد المتغيّرات التي يمكن التأثير على حجم تدفّق الصّادرات الزراعيّة نحو الأسواق الدولية، كما توصّلت إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يثبّت تدفّق الصّادرات الزراعيّة، فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل كلما كان الطلب على المنتجات الزراعيّة أكثر، وبالتالي تنخفض الصادرات الزراعية (حيمر، محيرق، وهزلة، 2021، صفحة 149)؛ ومن خلال هذا الطرح كان لابد من إظهار نتائج الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): نصيب الفرد من الناتج الزراعي للجزائر بالأسعار الثابتة (2010 و 2015 و 2019 و 2022) الوحدة: مليون دولار

السنة	2010	2015	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير 2022-2010	نسبة التغير 2022-2021
نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار أمريكي"	375.0	482.0	491.4	490.4	472.8	491.1	%2.1	%1.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2023، صندوق النقد العربي، الملحق رقم (1/3)، ص 287.

يشير الجدول رقم 04 أعلاه، إلى تطوّر نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2022؛ وقد شهد نصيب الفرد من الناتج الزراعي ارتفاعاً من 375 دولاراً عام 2010 إلى 491.1 دولاراً عام 2022، بمعدّل نمو 2.1%، مع تسجيل نمو سنوي قدره 1.7% بين 2021 إلى 2022؛ وتشير هذه النتائج إلى تطوّر إيجابي في القطاع الزراعي، على الرغم من التقلّبات في الإنتاج.

3.3. اليد العاملة الزراعية في الجزائر:

تلعب اليد العاملة في القطاع الزراعي بالجزائر دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني، حيث يُساهم السكان الريفيون بشكل كبير في تطوير هذا القطاع من خلال خبراتهم الزراعيّة المتوارثة وجهودهم المستمرة في

تحسين الإنتاجية الزراعيّة؛ وهذا ما ظهر في ورقة الطريق للبرنامج الخماسي 2020–2024، والذي تسعى الحكومة من خلال هذا المخطط لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية.

الجدول رقم (5): السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الجزائر (2010 و 2015 و 2019 و 2022):

السنة	2010	2015	2019	2020	2021	2022	نسبة التغيير نسبة التغيير	نسبة التغيير نسبة التغيير
							-2010 -2021 2022	-2010 -2021 2022
السكان الريفيون (ألف نسمة)	12.036	11.895	11.543	11.382	11.317	11.253	0.6-	0.6-
السكان المزارعون (ألف نسمة)	7.404	7.214	7.001	6.903	6.864	6.823	0.7-	0.6-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2023، صندوق النقد العربي، الملحق رقم (3/3)، ص 289.

يُظهر الجدول رقم 05 انخفاضًا طفيفًا ولكنه مستمر في أعداد السكان الريفيين والمزارعين على حدّ سواء خلال الفترة من 2010 إلى 2022، وقد قُدِّر الانخفاض بـ (-0.6%) للعدد السكان الريفيون وما قيمته (-0.7%) للعدد السكان المزارعون؛ مما يشير إلى حدوث هجرة من الريف إلى المدن، مدفوعة بالتفاوت في الفرص الاقتصادية وظروف المعيشة، ويركّز التحليل على السكان الريفيين كونهم يشكّلون القاعدة الرئيسية للقوى العاملة في القطاع الزراعي، وانخفاض أعدادهم يعكس التحديات التي تواجه القطاع في جذب وإبقاء الأيدي العاملة

4. دور القطاع الزراعي في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010–2023):

1.4. تحليل اتجاه الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010–2023):

حيث يبين الجدول التالي تطور إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2010 إلى 2023.

الجدول رقم (6): تطوّر إجمالي الصّادرات الجزائرية خلال الفترة (2010–2023) الوحدة: مليون دولار

السنة	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الزراعية *	
		القيمة	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	القيمة	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	القيمة	النسبة من الصادرات خارج المحروقات (%)
2010	57091,0	56121	98,30	970,0	1,70	208.1	21,45
2011	72888,0	71661	98,32	1227,0	1,68	208.0	16,95
2012	71736,0	70584	98,39	1152,0	1,61	840.03	72,92
2013	64377,0	63327	98,37	1050,0	1,63	561.05	53,43
2014	59996,0	58362	97,28	1634,0	2,72	772.54	47,28
2015	34566,0	33081	95,70	1485,0	4,30	795.54	53,57
2016	29309,0	27918	95,25	1391,0	4,75	867.3	62,35
2017	34569,0	33202	96,05	1367,0	3,95	756.8	55,36
2018	41178,0	38929	94,54	2249,0	5,46	950.0	42,24
2019	35334,0	33255	94,12	2079,0	5,88	1299.8	62,52
2020	21938,0	20022	91,27	1916,0	8,73	1404.6	73,31
2021	38716,0	34137	88,17	4579,0	11,83	1404.6	30,67
2022	65689,0	59711	90,90	5980.0	9,10	-	-
2023	55554.0	50496	90,90	5978,0	10,76	-	-
المتوسط	48781,5	446486,1	94,82	970,0	5,29	839,03	49,34

* الصادرات الزراعية تشمل السلع الزراعية الخام والنصف مصنعة والآلات الزراعية والمبيدات والمطهرات؛

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية "التطور الاقتصادي و النقدي" للبنك الجزائر للسنوات (2013، 2017، 2023، 2024).

المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم (34،36،38،40،41،42) للسنوات من (2014 - 2022).

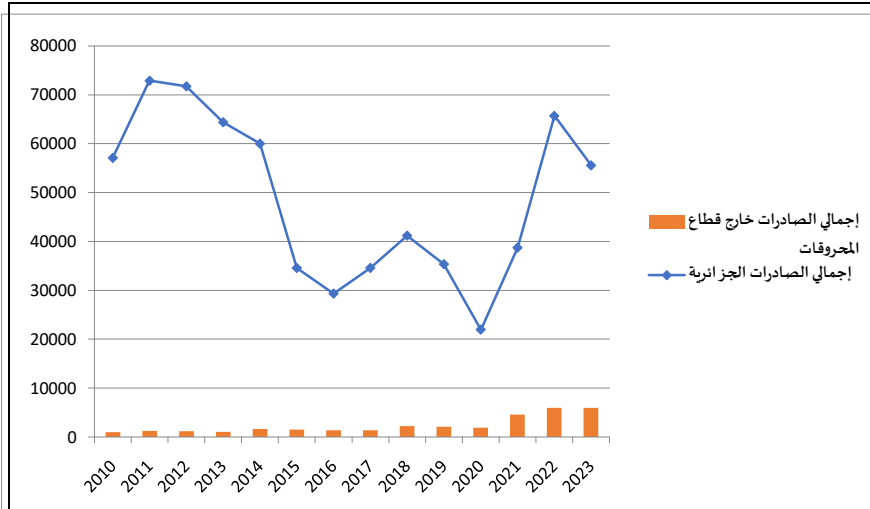
يُظهر تحليل بيانات الجدول رقم 06 للفترة من 2010 إلى 2023 هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصّادرات الجزائرية، حيث مثّلت ما معدّله 94.82% من إجمالي الصّادرات؛ ويُبرز هذا الاعتماد المُفرط على قطاع واحد هشاشة الاقتصاد الجزائري وتذبذب إيراداته بسبب التقلّبات التي يشهدها سوق الطاقة العالمي، وعلى الرغم من انخفاض مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصّادرات في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال مرتفعة، مما

يُحتّم على الجزائر ضرورة تنويع اقتصادها وتعزيز قطاعاتها الإنتاجية الأخرى لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل اعتمادها على النفط والغاز.

يُظهر الجدول كذلك ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية، وتبيّن بيانات الجدول كذلك حجم التحدي الذي يواجه الجزائر في تنويع صادراتها وتقليل اعتمادها على قطاع المحروقات، فرغم تحسّن طفيف في نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لتصل إلى 10.76% في عام 2023 إلا أن متوسطها لم يتجاوز 5.29% فقط خلال الفترة من 2010 إلى 2023، ويُشير هذا إلى اعتماد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات وهذا ما يُبقي الاقتصاد الجزائري عرضة لهشاشة كبيرة أمام تقلّبات أسواق الطاقة العالمية.

على الرغم من الإمكانيات الزراعية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر، إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يُساهم بنسبة متواضعة في الصادرات، حيث بلغ متوسط مساهمته في الصادرات خارج المحروقات حوالي 49.34% خلال الفترة من 2010 إلى 2021، وقد سجّلت سنة 2020 أعلى قيمة للمساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات خارج المحروقات وذلك وفقًا للبيانات الموضّحة في الجدول، وتُعزى هذه المساهمة المتواضعة إلى عدة عوامل منها ضعف الإنتاجية، وصعوبات الولوج للأسواق الخارجية، وقلة الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتحويل المنتجات الزراعية.

الشكل رقم (1): مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات للفترة من (2010–2023):



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 06.

تُظهر بيانات الشكل رقم (1)، وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04، تغييرًا إيجابيًا وإن كان طفيفًا، في هيكل الصادرات الجزائرية فرغم استمرار هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات بنسبة متوسطة بلغت 94.82% خلال الفترة من 2010 إلى 2023، إلا أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات شهدت ارتفاعًا ملحوظًا منذ

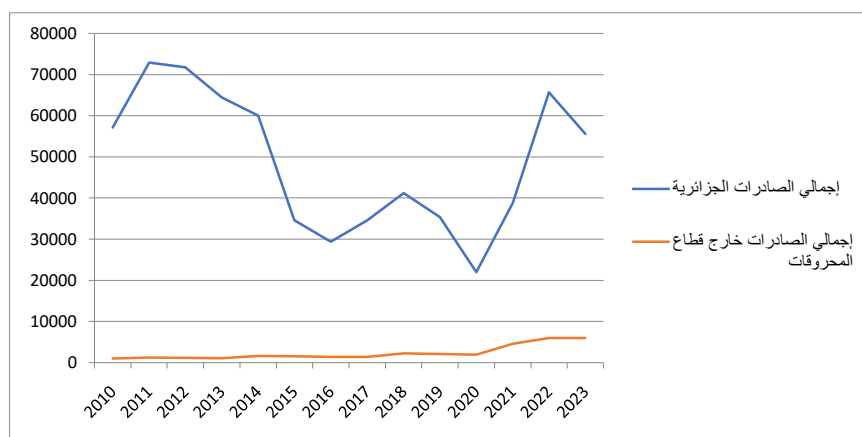
عام 2018 فقد ارتفعت نسبة مساهمتها من 5.46% في عام 2018 إلى 10.76% في عام 2023؛ مما يعكس بداية تأثير الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل اعتماده على عائدات الطاقة، كما يعود هذا التحسن إلى نمو قيمة الصادرات خارج المحروقات من 2249 مليون دولار في عام 2018 إلى 5978 مليون دولار في عام 2023، مما ساهم في الرفع من قيمة الصادرات الإجمالية خلال هذه الفترة.

2.4. مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2021):

حيث يبين الشكل التالي مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال

الفترة (2010-2021)

الشكل رقم (2): مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2021):



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 06.

تُظهر بيانات الشكل رقم (2) وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04، تذبذبًا واضحًا في مساهمة الصادرات الزراعيّة بالنسبة لإجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة من 2010 إلى 2021، فعلى الرغم من تسجيل أعلى نسبة مساهمة في عام 2012 حيث بلغت 72.92%، إلا أن هذه النسبة شهدت تراجعًا ملحوظة في سنوات أخرى (انظر الشكل رقم 2)، ففي عام 2014 انخفضت المساهمة إلى 47.28%، ثم عادت للارتفاع في 2020 إلى 73.31% قبل أن تنخفض بشكل حاد إلى 30.67% في 2021 ويُشير هذا التذبذب إلى عدم وجود نمط واضح لمساهمة الصادرات الزراعيّة في الصادرات خارج المحروقات؛

ويُعزز هذا الاستنتاج غياب بيانات عامي 2022 و 2023، الأمر الذي يحد من إمكانية استخلاص استنتاجات قطعية حول مساهمة القطاع الزراعي في تعزيز الصادرات خارج المحروقات على المدى الطويل.

3.4. التركيبة السليعية للصادرات خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم (7): تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب نوع المنتجات خلال الفترة (2018-2023) الوحدة: مليون دولار

المواد/السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المواد الغذائية	373	408	437	576	269	269
المواد الأولية	93	96	71	182	263	263
المواد النصف مصنعة	1626	1445	1287	3486	5086	5086
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	1	2	2
التجهيزات الصناعية	90	83	77	188	84	84
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	33	36	37	63	111	111
أخرى	0	0	0	4	2	0
المجموع	2218	2079	1916	4579	5980	5978

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية "التطور الاقتصادي و النقدي" لبنك الجزائر للسنوات (2018، 2023).

يشير الجدول رقم (7) إلى تغيّر ملحوظ في تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2018 إلى 2023، فقد شهدت المواد الغذائية انخفاضا ملحوظا من 373 مليون دولار عام 2018 إلى 269 مليون دولار عام 2023، بينما ارتفعت المواد الأولية من 93 مليون دولار عام 2018 إلى 263 مليون دولار عام 2023، وكانت المواد النصف مصنعة قد سجلت ارتفاعا كبيرا من 1626 مليون دولار عام 2018 إلى 5086 مليون دولار عام 2023، فيما حافظت السلع الاستهلاكية غير الغذائية على مستوى ثابت نسبيا، مع انخفاض طفيف.

الجدول رقم (08): التطور الكمي للصادرات المنتجة الفلاحية (2017-2021): الوحدة: طن

المنتجات/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
اللحوم ومخلفات الدواجن	1520.27	5179.59	5363.52	3645.13	3670.21
الحليب وكريمة الحليب السائل	0.09	138.68	97.8	354.94	115.72
بيض الطيور في القواقع	123.62	93.46	1823.51	366.96	1411.33
العسل الطبيعي	0.87	21.94	1823.51	366.96	1411.33
البطاطا	816.62	631.27	4500.24	2308.23	576.76
الطماطم	351.01	56.82	146.04	33.81	16.62
البصل والثوم والكرات	2132.10	3075.69	6663.56	5595.68	3634.39
الكرنب والقرنبيط	26.27	10.05	25.43	4.33	2.11
السلطة	0.72	0.56	3.39	0.54	3.34
الجزر واللفت والشمندر	55.05	68.98	151.37	35.87	45.97
الخيار والمخلل	16.23	27.36	3.51	0.94	4.07
الخضروات البقولية	120.90	100.27	106.34	38.42	68.16
خضروات أخرى	879.36	145.48	342.19	144.24	282.85
خضروات مجمدة	13.65	22.03	390.36	55.82	35.74
خضروات محفوظة بشكل مؤقت	14.83	51.53	48.22	8.67	40.69
خضروات مجففة ومقطعة ومهروسة	29.17	0.79	416.86	219.13	217.07
خضروات بقولية مجففة	9.05	247.08	1.01	2.79	42.99
جذور الكسافة وبطاطا حلوة	1.60	1.34	-	0.48	0.71
المكسرات الطازجة أو المجففة	0.00	0.26	-	0.48	0.71
المكسرات الطازجة أو المجففة أخرى	2.21	0.25	3.95	49.68	36.1
الموز	-	-	0.74	-	-
تمور وتين و أناناس و أفوكادو	46869.27	50142.01	57.701.52	69371.97	77061.94
حمضيات طازجة أو مجففة	16.79	30.41	56.05	15.45	55.76
عنب طازج أو مجفف	9.16	9.11	2.15	34.92	42.50
البطيخ والشمام	278.63	374.05	342.75	101.23	952.73

المصدر: سعيدة أبركان، فتيحة بلحاج، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 23(1)، 2023، ص 178.

من خلال الجدول رقم (8)، يُظهر تحليل صادرات المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2017-2021 نموًا ملحوظًا في صادرات الفواكه، خاصة التمور والتين والأناس والأفوكادو، حيث ارتفعت من 46869.27 طن في 2017 إلى 77061.94 طن في 2021، بنسبة زيادة 64.5%. في المقابل، تُظهر صادرات الخضار تذبذبًا كبيرًا، فقد انخفضت صادرات البطاطا بنسبة 29.4% بينما شهدت صادرات البصل زيادة ملحوظة بنسبة 70.5% خلال نفس الفترة؛ أما في قطاع المنتجات الحيوانية، شهدت صادرات بيض الطيور زيادة ملحوظة، بينما ظلت صادرات اللحوم ومخلفات الدواجن مستقرة نسبيًا.

5. النتائج والتوصيات

1.5. نتائج الدراسة:

- لقد حقق الناتج الزراعي الجزائري خلال الفترة من 2010 إلى 2022 معدل نمو تراكمي قدره 4.2%، مع تسجيل نمو سنوي قدره 3.5% من 2021 إلى 2022؛ كما زادت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 9.5% عام 2010 إلى 12.2% عام 2022 وتعكس هذه الأرقام نموًا ملحوظًا في القطاع الزراعي، مما يعكس تحسّنًا في الإنتاجية وربما زيادة في المساحات المزروعة، وبالرغم من تباطؤ معدل النمو في العامين الأخيرين، إلا أنه بقي إيجابيًا، مما يشير إلى استمرار القطاع الزراعي في دوره كمساهم أساسي في الاقتصاد.

- إن التراجع الملحوظ في إنتاج الحبوب خلال السنوات الخمس الماضية، قد يكون سبب عدة عوامل، من بينها تغير الظروف المناخية وارتفاع درجات الحرارة، إضافة إلى التغيرات في سياسات الدعم الحكومي وظهور أمراض جديدة تصيب المحاصيل؛ بينما شهدت الخضار ارتفاعًا في الإنتاج، مع استقرار نسبي في إنتاج منتجات أخرى مثل الحليب واللحوم، كذلك سجلت الأشجار المثمرة والمقاومة للجفاف تطورًا ملحوظًا، بينما يمكن تفسير ارتفاع إنتاج الخضار بالطلب المتزايد عليها في الأسواق المحلية وارتفاع أسعارها، إضافة إلى تطور تقنيات الزراعة الحديثة.

- إن التذبذب المسجل لنصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة من 2010 إلى 2022؛ يعكس هذا تأثر القطاع الزراعي بعدة عوامل، كالتغيرات المناخية وتقلبات الأسواق الدولية خاصة وتزامن ذلك مع جائحة كوفيد-19، مما يؤكد على ضرورة تعزيز مناعة القطاع وتحسين قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية وضمان دخل مستقر للعاملين فيه.

- تظهر بيانات الدراسة هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث مثلت ما معدله 94.82% من إجمالي الصادرات خلال الفترة من 2010 إلى 2023، مما يُحتم على الجزائر ضرورة تنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على البترول والغاز.

- تُشير الدراسة إلى ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث بلغ متوسط مساهمتها 5.18% خلال الفترة من 2010 إلى 2023، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها ضعف التنافسية والتنوع في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

- يُظهر تحليل البيانات ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الجزائرية، حيث بلغ متوسط مساهمته في الصادرات خارج المحروقات 49.34% خلال الفترة من 2010 إلى 2021، مما يُحتم على الجزائر ضرورة وضع إستراتيجية وطنية تهدف إلى تحديث القطاع الزراعي وتحسين سلسلة القيمة الزراعية.
 - تُظهر الدراسة تركّز الصادرات الزراعية الجزائرية في عدد محدود من المنتجات، مثل سكر القصب والتّمور، مما يُحتم ضرورة تنويع المنتجات الزراعية المُصدّرة وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.
 - يكشف تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، خلال الفترة من 2018 إلى 2023، عن هيمنة المواد نصف المصنعة والتي تشكل أكثر من 85% من إجمالي هذه الصادرات، مما يعكس ضعف القيمة المضافة والتنوع في الصادرات و الاعتماد على تصدير مواد أولية مُعالجة بشكل بسيط، كما يُشير استمرار هذا النمط إلى بطء وتيرة التحول نحو تصدير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى كالتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية، مما يستدعي تكثيف الجهود لتعزيز القطاعات الصناعية ذات التنافسية وتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الابتكار وتطوير صناعات تحويلية قادرة على رفع قيمة الصادرات وتنويعها.
- 2.5 توصيات الدراسة:

من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال، تغيرات الطلب في الأسواق العالمية، والعوامل المناخية، وغياب استراتيجية واضحة للتصدير، بالإضافة إلى الاعتماد على أساليب زراعة تقليدية. حيث أظهرت دراسة القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2023، أهميته في تنويع الاقتصاد الجزائري، مما يقلل من الاعتماد على صادرات المحروقات ويُساهم في تعزيز أمنه الغذائي واستقراره الاقتصادي؛ ورغم التحسن الطفيف في مساهمة الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يُساهم بنسبة متواضعة في الصادرات الجزائرية، مما يُحتم على الجزائر وضع إستراتيجية وطنية شاملة تُركّز على تحديث القطاع الزراعي وتحسين سلسلة قيمته، ليعزز قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية وتنويع المنتجات المُصدّرة. وتشمل هذه الإستراتيجية عدة خطوات أساسية، من بينها إعادة هيكلة القطاع الزراعي، وتنمية الصادرات الزراعية، وتعزيز التعاون الدولي، بما يساهم في تحسين كفاءة القطاع وزيادة إنتاجيته من خلال تحديث تقنيات الزراعة والري وتطبيق ممارسات زراعية مستدامة، بالإضافة إلى التشجيع على استخدام مُدخّلات زراعية عالية الجودة، وزيادة قيمة وحجم الصادرات من خلال تنويع المنتجات المُصدّرة وتحسين جودتها والتعبئة التسويقية وتطوير العلامات التجارية الجزائرية، ودعم القطاع الزراعي الجزائري من خلال تبادل الخبرات والتقنيات وفتح أسواق جديدة للمُنتجات الجزائرية.

حيث تشير الأرقام إلى ضرورة التوجه نحو تحسين كفاءة القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات واستخدام تقنيات حديثة، بالإضافة إلى ما يلي:

- ضرورة تطوير إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية القطاع الزراعي، تُركّز على تحديث القطاع وتحسين سلسلة قيمته، لتعزيز قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية، وتنويع المنتجات المُصدّرة؛
- ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال الزراعة، لتحسين التقنيات الزراعية، والوصول إلى أسواق جديدة؛
- ضرورة تحسين مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم حوافز للمستثمرين، لجذب المزيد من الاستثمارات وتطوير القطاع؛
- لتعزيز دور القطاع الزراعي كمساهم رئيسي في الاقتصاد الوطني و ضمان الأمن الغذائي وخلق فرص عمل جديدة، يوصى بمواصلة العمل على تطوير هذا القطاع ووضع استراتيجيات مستدامة لتجاوز التحديات.

6. الخاتمة:

تُظهر دراسة القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2023، أهميته في تنويع الاقتصاد الجزائري، مما يقلل من الاعتماد على صادرات المحروقات ويُساهم في تعزيز أمنه الغذائي واستقراره الاقتصادي؛ ورغم تحسّن طفيف في مساهمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة الأخيرة، إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يُساهم بنسبة متواضعة في الصادرات الجزائرية، مما يُحتّم على الجزائر وضع إستراتيجية وطنية شاملة تُركّز على تحديث القطاع الزراعي وتحسين سلسلة قيمته، لتعزيز قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية وتنويع المنتجات المُصدّرة؛ وتشمل هذه الإستراتيجية عدة خطوات أساسية، من بينها إعادة هيكلة القطاع الزراعي، وتنمية الصادرات الزراعية، وتعزيز التعاون الدولي، بما يُساهم في تحسين كفاءة القطاع وزيادة إنتاجيته من خلال تحديث تقنيات الزراعة والري وتطبيق ممارسات زراعية مستدامة، بالإضافة إلى التشجيع على استخدام مُدخلات زراعية عالية الجودة، وزيادة قيمة وحجم الصادرات من خلال تنويع المنتجات المُصدّرة وتحسين جودتها والتعبئة التسويقية وتطوير العلامات التجارية الجزائرية، ودعم القطاع الزراعي الجزائري من خلال تبادل الخبرات والتقنيات وفتح أسواق جديدة للمُنتجات الجزائرية.

7. قائمة المراجع:

1. Jayakumar, A., Kannan, L., & Anbalagan, G. (2014). Impact of foreign direct investment, imports and exports. *International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy*, 1(1), 51-58.
https://www.researchgate.net/profile/Gurunathan-Anbalagan/publication/232828915_On_the_stabilization_of_uniformly_decoupled_systems_by_state_variable_feedback/links/566efc3908ae0e4446b48b85/On-the-stabilization-of-uniformly-decoupled-systems-by-state-variable-feedback.pdf
2. Alkhateeb, T. T., & Sultan, Z. A. (2015). Determinants of India's agricultural export. *European Journal of Business and Management*, 7(4), 53–62.

https://www.researchgate.net/publication/332802024_Determinants_of_India's_Agricultural_Export

3. نعمة الله، أحمد رمضان، إيمان محمد زكي. (1995). *مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة*. الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.
4. الجامعة العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2023). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2023*. أبو ظبي. الإمارات، تاريخ الإسترجاع في : 05 جوان 2024. [التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023 | صندوق النقد العربي](#)
5. صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنة 2013، تاريخ الإسترجاع في : 05 جوان 2024. [التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 | صندوق النقد العربي](#)
6. صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنة 2017، تاريخ الإسترجاع في : 05 جوان 2024. [التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 | صندوق النقد العربي](#)
7. الديوان الوطني للإحصائيات. (2016). *الجزائر في أرقام: نتائج 2013-2015* نشرة رقم 46، تاريخ الاسترجاع في : 24 جوان 2024.
8. المنظمة العربية لتنمية الزراعة. (2014-2022). *الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم (34,36,38,40,41,42) للسنوات من (2014-2022)*. مصر: المنظمة العربية لتنمية الزراعة، تم الاسترجاع من الموقع: <https://aoad.org/AASYXX.htm>
9. بنك الجزائر. (2025). *التطور الاقتصادي و النقدي لسنوات (2013، 2024) حول التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر*. الجزائر: وزارة المالية، تاريخ الاسترجاع في : 15 جويلية 2024. [التقارير السنوية](#)
10. جمال الدين ساحبي، صباح بلعيدوم. (1-2 مارس، 2022). *مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر*. *الملتقى الدولي العلمي الافتراضي حول: متطلبات تطوير الزراعات الاستراتيجية لتحقيق رهان الأمن الغذائي للدول العربية والإفريقية وفق أهداف التنمية المستدامة*. الوادي، جامعة الشهيد حمة لخضر-الواد ؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: مخبر إدارة الأعمال للمؤسسات الاقتصادية المستدامة.
11. زينب حيمر، فوزي محيرق، و نجلاء هزلة. (2021). *محددات الصادرات الزراعية في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1987-2018)*. *مجلة العلوم الادارية والمالية*، 05 (02)، 144-163. <https://asjp.cerist.dz/en/article/174187>
12. سعيدة أبركان، و فتيحة بلحاج. (2023). *واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2021)*. *مجلة الباحث*، 23 (1)، 169-182. <https://asjp.cerist.dz/en/article/235807>
13. عادل مجيد عبدان العادلي، و عباس حسين ولد حسين. (2016). *الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية*. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

https://archive.org/details/20200503_20200503_2324/page/n13/mode/2up